



# تقدير رسم الخدمة المحتسب كاستهلاك وسيط حسب متطلبات نظام القومية 2008

اعداد

محمد خضر ياسين / مدير حسابات اقدم

2023

## المقدمة

أن القطاع المصرفي اليوم يعتبر مصدر التمويل الأساسي لبناء أي اقتصاد حر يقوي من دعائم إي دولة ويدفع بها نحو عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية وممتينة وقائمة على التخطيط العلمي الكفوء والخبرة العلمية التي تؤدي بهذا القطاع إلى المساهمة في خطط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات .

أن المصارف والاستثمار صنوان متلازمان لصنع عملية النمو والتنمية الاقتصادية خصوصاً وان القطاع المصرفي يشكل الجهة التمويلية الأساسية للأنشطة الأستثمارية في الاقتصادات المعاصرة وان المرحلة الراهنة تمتاز اليوم أكثر من إي يوم مضى في فتح الأسواق المحلية والعربية إمام حركة التجارة والاستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية وحيوية لأن التجارة والاستثمار والمصارف تشكل الأقطاب الحقيقية لعجلة النمو والتطور والتعاون الاقتصادي العربي الحقيقي كما وان المصارف الخاصة وفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق أخذت بالزيادة في الوقت الحاضر بسبب فتح الأسواق المحلية والعربية إمام حركة التجارة والاستثمار .

تساهم المصارف بدور أساس في التنمية الاقتصادية في البلد من خلال قيامها بدور الوساطة بين المقرضين الذين لديهم أموال مدخرة والمستثمرين وتنقاضي مقابل ذلك فوائد عن الائتمان الممنوح للمستثمرين وفي نفس الوقت تقوم بدفع فوائد للمودعين والفرق بين الفائدتين هو الإيراد الرئيسي للمصرف ويسمى رسم الخدمة المحتسب.

في ضوء متطلبات نظام الحسابات القومية لسنة 2008 فإن رسم الخدمة المحتسب يعتبر أستهلاك وسيط ويجب توزيعه على الأنشطة الاقتصادية ، لذا سنتناول في هذه الدراسة آليات توزيع الفوائد المصرفية على الأنشطة الاقتصادية حسب متطلبات نظام الحسابات القومية لسنة 2008.

## خطة الدراسة

### اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة من حيث إن وجود نظام مالي وجهاز مصرفي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي فمن خلال عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين إضافة إلى ذلك، فإن القطاع المالي يقدم مجموعة من الخدمات المالية الأخرى مثل تحويل الأموال، والضمانات، وإدارة المخاطر، وإدارة الاستثمار، والخدمات الاستشارية، التي أصبح المجتمع بحاجة متزايدة لها في العصر الحاضر.

### مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في كون رسم الخدمة المحتسب الناتج عن قيام القطاع المالي بتقديم خدمات الوساطة المالية غير موزعة على الأنشطة المستفيدة وإنما تنشر بشكل إجمالي وبالتالي لا يمكن توزيعه على الأنشطة الاقتصادية كأستهلاك وسيط.

### هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إيجاد آلية لتوزيع رسم الخدمة المحتسب على الأنشطة الإقتصادية كأستهلاك وسيط حسب متطلبات نظام الحسابات القومية لسنة 2008 وحسب القروض الممنوحة والودائع.

### فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن رسم الخدمة المحتسب من قبل المصارف هو عبارة عن مستلزمات للأنشطة الإنتاجية ويجب أن يوزع على الأنشطة الإنتاجية حسب متطلبات نظام الحسابات القومية لسنة 2008 كأستهلاك وسيط لأنه يعتبر من ضمن المصروفات.

## منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض البيانات المتاحة عن الأنشطة الاقتصادية وتحليل تلك البيانات لأستنباط الآليات المناسبة للتوزيع حيث يوزع رسم الخدمة المحتسب على الأنشطة الاقتصادية حسب القروض الممنوحة والودائع.

## حدود الدراسة:

1. الحدود الزمانية: السنة المالية 2021.
2. الحدود المكانية: المصارف العامة والخاصة العاملة في العراق.

## تقسيمات الدراسة:

- تنقسم الدراسة الى الفقرات التالية
- الفصل الأول رسم الخدمة المحتسب وتصنيف الأنشطة الاقتصادية.
  - الفصل الثاني: يتضمن توزيع رسم الخدمة المحتسب على الأنشطة الاقتصادية.
  - الفصل الثالث: الاستنتاجات والتوصيات